

الفصل الثاني

أسباب انحسار دور الوقف وكيفية إحيائه

ويأتى في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أسباب انحسار دور الوقف في الوقت الحاضر.
- المبحث الثاني: العمل على إحياء دور الوقف.
- المبحث الثالث: مجالات جديدة للوقف.

المبحث الأول

أسباب انحسار دور الوقف في الوقت الحاضر

لقد أدت الأموال الموقوفة في المجتمعات الإسلامية، دوراً مهماً في تنمية هذه المجتمعات - كما سبق أن أوضحنا - في النواحي الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية، في العصور التي كان دور الدولة وإسهامها فيها محدوداً، ثم بدأ هذا الدور يتلاشى وينحسر، حيث اعترى الوقف - في الآونة الأخيرة - الوهن والضعف، وكادت مسيرته تتوقف، ويرجع ذلك لأسباب وعوامل مختلفة نكتفي ببيان شيء منها فيما يأتي:

أولاً:

ضعف الوازع الديني عند كثير من الأثرياء، الذي يدفعهم إلى التبرع ببعض أموالهم عن طريق الوقف، ويعلى لديهم قيم البذل والعطاء، ومد يد العون للمحتاجين، ومن قعدت بهم السبل، أو أعييتهم الحيل في أن يوفرُوا لأنفسهم أو ذويهم متطلبات الحياة وضرورياتها، فضلاً عن تراجع الولاء لمبدأ المصلحة العامة والشأن العام، والانسحاب من الاهتمام بالدائرة العامة إلى التشرنق حول النفس، والانتصار للذاتية المفرطة.

ومنشأ ذلك أن الرعيل الأول من السلف الصالح كانوا بفطرتهم الإيمانية مدفوعين إلى الخير والبذل والعطاء، عن طريق وقف أنفسهم ما لديهم من الأموال، احتساباً لله تعالى، وإيثاراً لحق الأخوة الإسلامية. وبالقطع فإن هذا الإيثار والعطاء الذي بلغ منتهاه، لم ينقطع فجأة، ولم ينحسر دوره مرة واحدة، وإنما طرأ ما طرأ على المجتمع الإسلامي من ابتعاد تدريجي عن

مبادئ الإيمان، وشرائع الإسلام، وروح التكافل الاجتماعي، وروابط الأخوة الإسلامية، حتى بلغ الحال إلى ما آل إليه الأمر في الوقت الحاضر من تفشى آفات الشح والحرص، وسد الآذان عن معاناة المكروبين، وعن النهوض بالحق العام للمسلمين^(١).

ثانياً:

الانحراف بالوقف عن مقاصده الشرعية، وأهدافه الدينية، من التعاون على البر والتقوى، والقيام بالمصالح العامة، ورعاية الفئات المحرومة من الفقراء والمساكين، وصلة الأرحام، والتصديق على ذوى القربى.

هذا الفهم الصحيح وعاه الصدر الأول، الذين كان دافعهم الخير وابتغاء المصلحة العامة، ولكن حدث بعد ذلك أن انحرف بعض الواقفين بأوقافهم عن غايتها الشرعية ومرماها الدينى، من الإعطاء والحرمان، وإدخال من يشاءون وإخراج من لا يرغبون، والتحكم فيه بالزيادة والنقصان، إلى غير ذلك من المثالب التي جعلت الوقف وسيلة للتحايل، وباباً للتلاعب في الفرائض الشرعية المقررة للمستحقين^(٢).

ثالثاً:

سوء استغلال الوقف الأهلي، والتصرف فيه بالمخالفة لشرع الله، وذلك من قبل بعض الواقفين الذين قصدوا بوقفهم مضارة بعض الورثة، والتحكم في إرادتهم، وإخضاعهم لأهوائهم، وهذا من الأسباب التي تقوض نظام الوقف الأهلي، وتصرفه عن مقاصده السامية.

(١) حول رؤية مستقبلية لنظام الوقف الإسلامى، ص ٢٥٤ - ٢٦٣ (بتصرف).

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، (بتصرف).

ولا شك أن هذه الممارسات الخاطئة من قبل العديد من الواقفين قد شوهت نظام الوقف وأضرته أيما إضرار، حيث اتخذ الوقف الأهلى ذريعة إلى التسلط، والغبن والإضرار، إلى الحد الذى جعل بعض الدول تتدخل في نظام الوقف بسن القوانين الوضعية التى تحد من إرادة الواقف، ومن حقه في الاشتراط في وقفه، بل إن بعض الدول - مثل مصر - قد ألغت الوقف الأهلى بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م^(١).

رابعاً:

سوء الإدارة وعدم الأمانة من جانب الكثير من النظار، والتي أدت إلى إهمال الأعيان الموقوفة، وعدم الحفاظ عليها، لفقدان الدافع الذاتى في رعاية هذه الأعيان، إذ غاية ما يعنيه منها هو الحصول على النفع العاجل، دون أكتراث بمصيرها، وهو ما أدى إلى تخريبها، بالإضافة إلى ذلك فقد كان للنزاعات الطاحنة، والتناحر المستمر بين النظار، تأثير بالغ السوء على الأوقاف، وإشاعة العداوات بين أفراد الأسرة، وتفكيك أواصرها.

وكان لافتقاد مقومات المتولى الكفاء لإدارة الوقف، من حيث توفر الكفاءة والخبرة، بجانب الأمانة، هو العامل الأساسى في تدنى فاعلية الوقف، وإنحسار دوره في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية^(٢).

خامساً:

أغلب الدول الإسلامية المعاصرة تقوم أنظمة الحكم فيها على الدساتير والقوانين الوضعية، والتي تأثرت بالأسلوب الغربى في التدخل السىادى

(١) المرجع السابق - ص ٢٦١ - ٢٦٣، (بتصرف).

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٣ (بتصرف).

للدولة، وتوجيهها للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وإخضاع العديد من القطاعات الخاصة، والأنشطة الفردية، إلى إشراف الدولة، وجعلها مصالح عامة، إرتكناً على المفهوم الحديث لدور الدولة في التدخل التشريعي، وصياغة السياسات المنظمة لمناحي الحياة المختلفة.

وتقوم هذه الدول بتحصيل الضرائب والرسوم المختلفة، للإنفاق منها على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، الأمر الذي جعل دور الوقف محدوداً، وضعف أثره العظيم الذي كان معروفاً به عبر العصور السالفة.

سادساً:

عدم اهتمام وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية، بموضوع الوقف، حيث يتعين عليها إبراز دور الوقف وأهميته في المجتمع، وحث الأثرياء والقادرين على أن ينهجوا نهج السابقين الخيرين، فيقفوا بعضاً من أموالهم على أوجه الخير المختلفة، لتكون لهم ذخراً في آخرتهم، وعوناً لإخوانهم المسلمين من الفقراء والمحتاجين.

كل هذه العوامل، وغيرها، أدت إلى إنصراف الموسرين والمحسنين عن الوقف، وزهدهم فيه، مما أدى إلى تقلص الوقف وانحسار دوره الذي قام به على مر العصور.